ظاهرة تزايد الانفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها، و متطلبات ترشيدها -

The phenomenon of increasing public expenditure in Algeria development, reasons, and requirements for rationalization -

من إعداد:
براق عيسى.....أستاذ محاضر ا
بركان أنيسة..... أستاذ محاضر ب

ملخص:

تسعى هذه الدراسة الى البحث في ظاهرة تزايد الانفاق العام باعتبارها من الظواهر المهمة التي استرعت انتباه الاقتصاديين، و الجزائر شأنها شأن العديد من الدول عرفت منذ الاستقلال الى يومنا هذا تزايدا مستمرا في وتيرة الانفاق العام نظرا لارتباطها ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية و السياسية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة. غير أن هذا التزايد في حجم الانفاق العام لم يرتبط دائما بتحقيق قدر أكبر من المنفعة العامة، أو زيادة في الناتج الوطني، حيث عرفت هذه الفترة أيضا في الجزائر عدة قضايا مرتبطة بالفساد و اختلاس المال العام، فضلا عن مظاهر تبديد المال العام و عدم تحقيق الفعاليه و الكفاءة في تنفيذ النفقات العامة. هذه الظروف جعلت من ترشيد الانفاق العام مطلبا ضروريا و حاجة ملحة في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة بأقل كلفة ممكنة، أو تحقيق أفضل استخدام ممكن للمبالغ المرصودة، ولا يتأتي هذا إلا بإتباع منهجية معينة ذات معايير واضحة محددة لتقديم برامج الإنفاق العام، والتي يفترض أن تكون أهدافها واضحة محددة بشكل يسهل قياسه والتعرف علي مقدار ما تحقق منها، وتطبيق هذا الأسلوب في إدارة وتوجيه الإنفاق الحكومي يسهم في ترتيب أولوياته بشكل أكثر منطقية.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، ترشيد الانفاق العام، الاصلاحات الاقتصادية، اقتصاد جزائري.

Abstract:

This study seeks to investigate the phenomenon of increasing public expenditure as an important phenomenon that has attracted the attention of economists. Algeria, like many other countries, has witnessed a steady increase in the pace of public expenditure since its independence to this day due to its close association with the economic and political developments in Algeria during this period of time. However, this increase in the volume of public expenditure has not always been linked to achieving greater public benefit or an increase in national output. This period has also known in Algeria several issues related to corruption and misappropriation of public funds, as well as manifestations of waste of public funds and inefficiency in the implementation of public expenditure. These circumstances have made rationalization of public expenditure a necessary requirement and an urgent need to achieve the goals set at the lowest possible cost or to achieve the best possible use of the amounts allocated, and this only by follows a specific methodology to present the public expenditure programs, Clearly defined in a way that is easy to measure and how much has been achieved. The

application of this method in the management and direction of government spending contributes to its prioritization in a more logical manner.

Keywords: public expenditure, rationalization of public expenditure, economic reforms, Algerian economy.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة زيادة الانفاق العام من أهم الظواهر التي استرعت انتباه الاقتصاديين وهي ظاهرة تمس جل الاقتصاديات النامية و المتقدمة على حد السواء، و من بينها الجزائر التي عرف الانفاق العام بها تطورا جليا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، من خلال الإعتماد على برامج الانفاق العام كوسيلة أساسية لتنفيذ أهداف السياسة المالية. و لقد أدت النفقات العامة دورا هاما في تنفيذ البرامج التنموية المبرمجة، حيث عرفت الجزائر عدة سياسات تنموية مستعملة في ذلك مواردها وإمكانياتها المعتبرة التي تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات الذي يمثل الجزء الأكبر من مكونات الناتج الداخلي الخام و نسبة جد هامة من الايرادات العامة المخصصة في الموازنة العامة. هذا ما جعل الموازنة العامة للدولة بمصدرها التمويلي الأساسي و هو الجباية البترولية مرهونة بدورها بتقلبات سعر البترول، مما ترتب على هذا الوضع زيادة هشاشة الموازنة العامة فضلا عن عدة آثار سلبية مست السياسة الانفاقية للدولة التي تعتبر اداة جد مهمة في متابعة النهج التنموي.

فالجزائر شأنها شأن العديد من الدول النامية تعاني عجزا في موازنتها، و تشهد تزايدا مستمرا في نفقاتها فضلا عن سوء إدارتها في ظل مرحلة ارتفاع أسعار النفط، و ما صاحب هذه الفترة من هدر للمال العام و عدة قضايا اختلاس و تبديد للمال العام، هذه الظروف كلها استدعت ضرورة ترشيد النفقات العامة في الجزائر خاصة بعد التزامها بمبادئ الحكم الراشد و محاربة الفساد في إطار مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا " النيباد". و في هذا الخصوص يسعى هذا البحث الى ابراز تطور النفقات العامة في الجزائر وعوامل تزايدها سعيا للوصول الى ترشيد هذه النفقات تحقيقا لضوابط الانفاق العام، وصولا الى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في الجزائر، و هذا من خلال التعرض إلى ما يلي:

أولا. مدخل إلى ظاهرة تزايد الانفاق العام: من بين الظواهر الاقتصادية التي استرعت انتباه الاقتصاديين ظاهرة تزايد النفقات العامة، إلا أن هذه الزيادة قد تكون حقيقية أي يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات و زيادة عبء التكاليف العامة بنسبة معينة، كما قد تكون هذه الزيادة ظاهرية فقط ناتجة عن زيادة رقم النفقات العامة دون زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة أو زيادة في عبء التكاليف العامة، و يمكن تصنيف الأسباب التي تؤدي إلى هذين النوعين من تزايد الإنفاق العام كما يلي:

أ. أسباب الزيادة الظاهرية للإنفاق العام: تتمثل أسباب الزيادة الظاهرية للإنفاق العام في مجموعة العوامل التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون الزيادة في الحاجات العامة، و هي كالتالي:

1. **تدهور قيمة النقود:** يؤدي تدهور قيمة النقود إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان من الممكن الحصول عليه من قبل، و هو ما يؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية لا يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية أو زيادة في الأعباء العامة.

2. **زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها:** يترتب على زيادة مساحة إقليم الدولة (ضم أراضي جديدة، استرداد جزء من الإقليم، الاتحاد...) و زيادة عدد سكانها زيادة حجم النفقات العامة، لأن على الدولة أن تلبي احتياجات مواطنيها الجدد من أمن و تنمية و تعليم دون أن يزيد متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، أو يتحسن مستوى معيشتهم.

3. **اختلاف طرق المحاسبة المالية:** كان من المتبع في الماضي أن تخصص بعض الإيرادات التي تحصلها بعض الإدارات لتغطية نفقاتها مباشرة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الموازنة أقل من قيمتها.

و مع إتباع مبدأ عمومية الموازنة* أي ظهور كافة نفقات الدولة و إيراداتها دون تخصيص في الموازنة العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق من قبل و لم تكن تظهر في الموازنة، مما أدى إلى ارتفاع رقم النفقات العامة.

ب. **أسباب الزيادة الحقيقية للإنفاق العام:**

تنتج الزيادة الحقيقية للإنفاق العام عن مجموعة من العوامل المذهبية و الاقتصادية والسياسية والإدارية نفصلها في مايلي:

1. **أسباب مذهبية:** يقصد بها الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية من **الدولة الحارسة** التي سادت فيها المالية العامة الحيادية إلى **الدولة المتدخلة** التي سادت فيها المالية العامة الوظيفية أو التدخلية، إلى مرحلة **الدولة المنتجة** التي أصبحت فيها المالية العامة جزءا لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة[1]، حيث أنه كلما زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كلما زادت النفقات العامة.

2. **أسباب اقتصادية:** تؤدي زيادة الدخل الوطني إلى زيادة الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بغض النظر عن تزايد و تنوع الضرائب المقررة، و هو ما يشجع الدولة على زيادة حجم النفقات العامة في الأوجه المختلفة، كذلك التوسع في القيام بالمشروعات العامة الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، و تدخل الدولة لمحاربة الاحتكار، و الحصول على موارد للخزانة، مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

بالإضافة إلى تدخل الدولة في حالات الكساد لزيادة النفقات العامة لأجل الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال، و تقديم الدعم المالي للصناعات الوطنية لكي تتمكن من منافسة السلع الأجنبية.

3. **أسباب مالية:** تتركز هذه الأسباب في:

- سهولة الاقتراض في العصر الحديث، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن دفع الأقساط والفوائد.

- وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه.

4. **أسباب إدارية:** كلما اتسعت أعمال الدولة زاد حجم إنفاقها لأجل توفير ما يلزم للقيام بالأعمال الإدارية من أجور و لوازم و أثاث و غيره، غير أن هذه النفقات قد تستفحل كذلك بسبب انتشار الفساد الإداري و سوء التنظيم، و البطالة المقنعة[2]، خاصة في الدول النامية.

---

* تقتضي قاعدة العمومية أن تشتمل الموازنة على كافة الايرادات و كافة المصروفات دون خصم شئ منها، لمزيد من التفصيل، أنظر: محمد حلمي مراد، مالية الدولة، دون دار النشر، دون سنة النشر، ص: 296.

[1] يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، 1984، ص: 8.

[2] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، الجزائر، دون تاريخ، ص: 49.

5. **أسباب اجتماعية:** إن زيادة عدد السكان بالإضافة إلى زيادة نمو الوعي الاجتماعي و تعقد حاجات سكان المدن يؤدي بالدولة إلى زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية، و الثقافية، و غيرها.

6. **أسباب سياسية:** يترتب على انتشار مبادئ الديمقراطية و العدالة الاجتماعية في الدول المختلفة زيادة اهتمام الدولة بتلبية حاجات بالطبقات محدودة الدخل من رعاية صحية وسكن ومثله، بالإضافة إلى ما تقتضيه العلاقات الدولية من واجبات بسبب التمثيل الدبلوماسي، هذا وتعد النفقات العسكرية سببا هاما في التزايد المطرد للنفقات العامة في عصرنا.

ثانيا. تزايد الانفاق العام في الجزائر: تحظى النفقات العامة في الجزائر بأهمية بالغة في الموازنة العامة للدولة، و على غرار باقي دول العالم التي تعتمد في تصنيف نفقاتها العامة على تصنيف خاص بحسب نظامها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي فإن الجزائر تعتمد تقسيما خاصا للنفقات العامة ضمن الموازنة العامة للدولة يعتمد على التفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل و الطبيعة و الهدف حيث تقسم النفقات العامة في الجزائر الى :

- **نفقات التسيير: (Dépense de Fonctionnement)** هي النفقات الجارية اللازمة لتسيير المرافق العامة.
- **نفقات التجهيز: (Dépense d'Equipement)** هي النفقات التي تخصص لتكوين رأس المال في المجتمع كإنشاء المشروعات الجديدة و غيره.

و هو التقسيم الذي سنتبناه فيما يلي بصدد عرض تطور الانفاق العام في الجزائر.

أ. **تطور الانفاق العام في الجزائر:** تتميز السياسة الانفاقية في الجزائر بتصاعد معدل نمو الانفاق العام، و يرتبط هذا النمو ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

غير أن نسبة الزيادة في النفقات العامة تختلف من سنة لأخرى و من مرحلة إلى أخرى بحسب الظروف الاقتصادية السائدة و السياسات التي تنتهجها الدولة، و هو ما سنحاول التعرض إليه في ما يلي من خلال التطرق إلى تطور الانفاق العام في الجزائر عبر المراحل المختلفة.

1. **مرحلة التخطيط المركزي:** تميزت هذه المرحلة بإرادة كبيرة للمخطط الجزائري للتوجه نحو التصنيع[3] تجسدت من خلال تكوين راس المال الثابت من خلال استراد التجهيزات ذات الطابع الاستثماري وترجمت هذه الاعتمادات على أرض الواقع بعدة استثمارات ضخمة شملت تركيز الدولة على قطاعات معينة بحكم التوجه المتبع في تلك الفترة، و يبين الجدول (01) التزايد المستمر للنفقات العامة في الجزائر في هذه المرحلة كما يلي حيث سجلت أدنى معدلات تزايد النفقات العامة سنتي 1986 و 1987 ب 1.97% و % 2.12 على الترتيب، و هو ما كان بالطبيعة من تداعيات الازمة النفطية لسنة 1986.

الجدول(01): تطور النفقات العامة في الجزائر في مرحلة التخطيط المركزي. **الوحدة: مليون دج**

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات العامة	نسبة النمو
1963	2237	-	-	-

[3] كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.

-	-	-	2070	**1964**
-	3489	732	2757	**1965**
8.85	3798	952	2846	**1966**
11.48	4234	836	3398	**1967**
11.03	4701	1296	3405	**1968**
16.00	5453	1875	3578	**1969**
7.75	5876	1623	4253	**1970**
18.12	6941	2254	4687	**1971**
18.1	8197	2832	5365	**1972**
21.86	9989	3719	6270	**1973**
34.22	13408	4002	9406	**1974**
42.21	19068	5412	13656	**1975**
5.5	20118	6948	13170	**1976**
26.61	25473	10191	15282	**1977**
18.18	30106	12531	17575	**1978**
11.32	33515	13425	20090	**1979**
31.33	44016	17227	26789	**1980**
31	57655	23450	34205	**1981**
25.65	72445	34449	37996	**1982**
17.08	84825	40434	44391	**1983**
7.98	91598	41326	50272	**1984**
8.99	99841	45181	54660	**1985**
1.97	101817	40663	61154	**1986**
2.12	103977	40216	63761	**1987**
15.12	119700	43500	76200	**1988**
4.01	124500	44300	80200	**1989**

المصدر: http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES.pdf
+ حسابات الباحثين.

2. **مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق:** أهم ما يميز هذه الفترة هو تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي و ابرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية بهدف إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق و سياسات التحرير[4]، و قد عرفت النفقات العامة في هذه الفترة تزايدا من 124500 سنة 1990 إلى 961682 سنة 1999 بنسبة زيادة قدرت ب 672 % ثم تخصيص مبالغ كبيرة منها للتطهير المالي للمؤسسات العمومية، و إن كانت قد سجلت انخفاضا وحيدا سنة 1995 راجع أساسا إلى آثار الاصلاحات التي مست القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما يبينه الجدول (02).

[4] بطاهر علي، سياسات التحرير و الاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني 2004، ص: 180.

الجدول (02): تطور النفقات العامة في مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق. الوحدة: مليون دج

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات العامة	نسبة النمو
1990	88800	47700	136500	9.64
1991	153800	58300	212100	55.38
1992	276131	144000	420131	98.08
1993	291417	185210	476627	13.44
1994	330403	235926	566329	18.3
1995	473694	285923	759617	27.6
1996	550596	174013	724609	4.60-
1997	643555	201641	845196	26.63
1998	663855	211884	875739	03.62
1999	774695	186987	961682	09.82

المصدر: http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES.pdf
+ حسابات الباحثين.

3. **مرحلة برامج الانعاش الاقتصادي:** تميزت السياسة الانفافية في الجزائر خلال هذه الفترة بنمو الانفاق العام و ارتفاع معدلاته كما يبينه الجدول (03)، وهو ما ارتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية و السياسية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة و بالتوسع الظاهري في الخدمات الاجتماعية و التعليمية والصحية، إلى جانب التوسع في الانفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة،

و يتضح أن النفقات التسيير مثلت النسبة الأكبر من الانفاق طيلة هذه الفترة حيث قدر متوسط نسبتها خلال هذه الفترة ب 60.54% و هو ما يرجع إلى مجموعة عوامل من أهمها ارتفاع أعباء الأجور و التحويلات الحكومية فضلا عن عمليات سداد الدين العمومي.

الجدول (03): تطور النفقات العامة خلال مرحلة برامج الانعاش الاقتصادي الوحدة: مليون دج

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات العامة	نسبة النمو
2000	856193	321929	1178122	22.5
2001	963633	357395	1321028	12.12
2002	1097716	452930	1550646	17.38
2003	1122761	516504	1639265	9.08
2004	1250894	638036	1888930	11.92
2005	1245132	806905	2052037	08.46
2006	1437870	1015144	2453014	19.54
2007	1674031	1434638	3108669	26.72
2008	2217775	1973278	4191053	34.28
2009	2300023	1946311	4246334	01.31
2010	2659078	1807862	4466940	06.27
2011	3797252	1934500	5731407	83.3
2012	4782623	2275536	7058256	23.15
2013	4131562	1892632	6024158	14.65-
2014	4494365	2501458	6995855	16.13
2015	4617056	3039357	7656387	9.44

المصدر: http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES.pdf

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective /principaux indicateurs /principaux_indicateurs.pdf

+ حسابات الباحثين.

و يلخص الشكل (01) الوتيرة المتزايدة للانفاق العام بمركبتيه نفقات التسيير و نفقات التجهيز في الجزائر عبر المراحل التاريخية المختلفة، كما يلي:

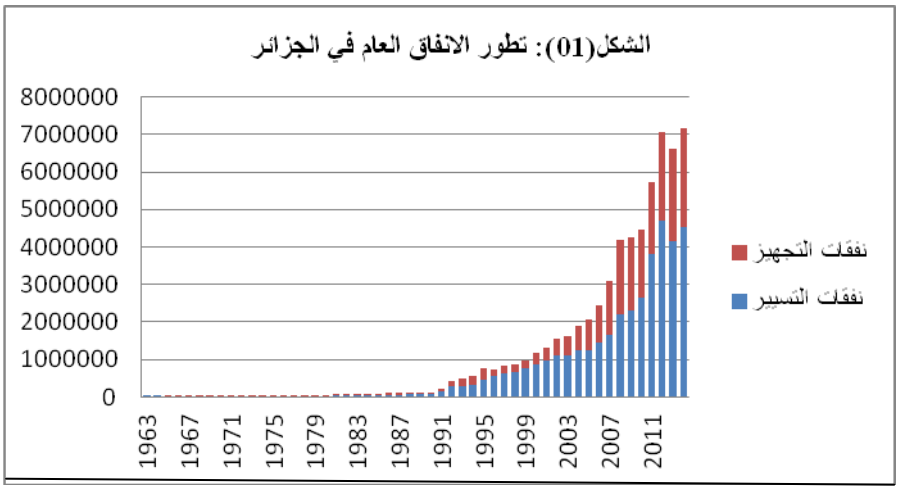

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات الجداول السابقة.

ب. **أسباب تزايد الانفاق العام في الجزائر:** يمكن رد أهم أسباب تزايد النفقات العامة في الجزائر إلى العوامل التالية:

1. **عوامل سياسية و إدارية:**

وجدت الجزائر عقب إستقلالها السياسي نفسها أمام تحديات كبيرة تهدف إلى معالجة مشكلة الفقر، الجهل و البطالة و عمومًا تسعى لتحسين المستوى الإجتماعي و الثقافي كمرحلة أولية لتستطيع النهوض بإقتصادياتها المتخلفة في المستقبل القريب، و هو ما اقتضى التوسيع في حجم التوظيف العمومي، بهدف ترقية المستوى الإجتماعي و الثقافي، و هو ما كان يحمل في طياته حتمية الزيادة في عدد الموظفين العموميين المسؤولين عن توفير تلك الخدمات العمومية، مما يستلزم توسيع الجهاز الإداري للهيئات العمومية، و زيادة مفرطة في عدد العمال[5].

لكن مع بداية سنوات التسعين بدأت تلوح في الأفق سمات التغيير و هذا تقيدًا ببرنامج المساندة لصندوق النقد الدولي، ما ترتب عنه تخفيض لقيمة الأجور الحكومية وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم تباطؤ نمو بند الأجور في السنوات التي تلت إلاّ أنه بقي دومًا أكبر من معدل النمو السكاني و يرجع ذلك أساسا للأوضاع الأمنية التي سادت في تلك الفترة و تطلبت بالخصوص زيادة أفراد أسلاك الأمن و الدفاع الوطنيان.

بالاضافة الى هذا فقد كان لتطور الفكر السياسي في الجزائر إنعكاسات عديدة من خلال إنتشار المبادئ الإشتراكية في مرحلة أولى ثم التوجه نحو النظم الديمقراطية في مرحلة

[5] كربالي بغداد، مرجع سابق.

تالية، هذا الوضع أدى إلى زيادة مجال تدخل الهيئات العمومية، ما يترتب عنه ضرورة توسيع وظائفها و بالتالي حدوث زيادة في حجم النفقات العمومية هذا من ناحية، و العمل بتلك النظم يعني وجود أحزاب عديدة في الساحة السياسية، بالاضافة الى المنافسة الإنتخابية الي تجعل كل حِزب يسعى لجلب رضى أكبر قدر ممكن من المنتخبين، فيميل إلى الزيادة في حجم الإنفاق العام و بالأخص المتعلق بالجانب الإجتماعي من ناحية أخرى. هذا مع التأكيد على أهمية إنتشار القيم الأخلاقية بين الأفراد المكونين للهيئات العموميةحيث ساهم تغييب هذا العامل في الرفع من حجم النفقات العمومية في الجزائر بالنظر الى تفشي ظواهر لا أخلاقية مثل الرشوة و إختلاس المال العام[6].

كما يعتبر إزدياد حجم الإنفاق العسكري من الأسباب الهامة و الرئيسية التي أدت إلى تسجيل ذلك النمو المطرد في حجم النفقات العمومية، و خصوصًا بالنظر إلى الوضع الأمني الذي ساد الجزائر منذ 1992 و استدعى إعلان حالة الطوارئ في البلاد،

فضلا عن الوضع الامني المضطرب الذي تعيشه الجزائر على مستوى حدودها الخارجية و التي أسفرت عن ضرورة إنشاء أجهزة و مؤسسات عسكرية ضخمة، و تنويع مصادر السلاح الذي يستخدمه أفراد الجيش الوطني من أجل التصدي لهذه التحديات، و هو ما انعكس بشكل مباشر على قيمة و حجم أعباء الدفاع الوطني حيث أدت إلى تسجيلها لمعدلات نمو كبيرة و مستمرة.

2. **عوامل اجتماعية:** إن تضاعف مهام الدولة و كذا زيادة حجم نفقاتها يجد مبررات له على المستوى الإجتماعي نظرًا لاتساع رقعة النشاط الإجتماعي العمومي، هذا الأخير ناتج عن عدة عوامل تدور كلّها حول نقطتين رئيسيتين ؛ هما تطور الوعي الإجتماعي و الكثافة السكانية. الظروف الإجتماعية المزرية التي عرفتها الشرائح المختلفة للمجتمع الجزائري إضطرت الدول إلى وضع برامج إجتماعية لرفع مستوى المعيشة تمس بصفة خاصة الشرائح الضعيفة و الفقيرة، حيث التزمت الدولة الجزائرية بالتكفل بالانعكاسات الاجتماعية التي كان متوقعا الا تخلو منها مجمل الاصلاحات التي قامت بها[7]، و ذلك تكريسًا لفكرة التضامن الإجتماعي التي يحملها المفهوم الحديث للدولة. و إرتكزت هذه البرامج على إنشاء أنظمة للضمان الإجتماعي تسعى لحماية الطبقة الضعيفة بتوفيرها لوسائل و خدمات بإمكانها تحسين ظروفهم الإجتماعية، من بينها توفير المؤسسات التعليمية و الإستشفائية العمومية المجانية و تقديم الإعانات في شكل منح مختلفة وعديدة، ما يعني اتساع في حجم نشاطها الذي يترتب عنه زيادة حتمية في حجم الإنفاق العام. كما أن سعي الدولة إلى تحسين مستويات معيشة أفرادها إضطرها إلى توفير و تقديم الخدمات العمومية التي تشمل كافة الشرائح الإجتماعية و بصفة خاصة الفقيرة منها خاصة مع ارتفاع معدلات النمو السكاني، فزيادة عدد السكان يتولد عنها و تتطلب رفع في مستوى الخدمات العمومية المقدمة ما يعني توسيع في حجم الإنفاق العام، و أكثر من ذلك يؤدي النمو الديمغرافي إلى إحداث تغييرات على هيكلة النفقات العمومية أيضا. فهذه الأخيرة تتأثر بهيكلة السكان و بتوزيعهم الجغرافي، و هو ما جعل الدولة الجزائرية التي تتميز بوجود نسبة عالية من أفرادها من الشباب تعمل على أن تضمن لهم مؤسسات تعليمية و تكوينية و هياكل رياضية و ثقافية و غيرها

3. **عوامل اقتصادية و مالية:** فرضت مرحلة الإقلاع و النهوض الإقتصاديين بالنسبة للجزائر حتمية توسيع القطاع العام و تعزيز مكانته على مستوى الإقتصاد الوطني من

---

[6] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص: 49.

[7] بطاهر علي، مرجع سابق، ص: 180.

خلال استعمال المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها[8]، نظرًا لضخامة المشاريع التنموية الاستراتيجية من جهة و لمحدودية إمكانيات القطاع الخاص من جهة أخرى، و لهذا كان لزامًا عليها رفع معدل الإستثمار للقطاع العام، و إن كان هذا الموضوع يثير جدلا بسبب اشكالية مدى نسبة انتاجية هذه الاستثمارات[9] و فعاليتها. بالاضافة إلى تكلفة نظام الدعم العام في الجزائر و الذي كان يمتاز بخاصيتين : الأولى أنه كان مكلفًا حيث وصلت الإعتمادات المفتوحة و المخصصة لدعم المواد الغذائية، ثانيها أنه و بما أن نظام الدعم الجزائري كان ذا صبغة عامة فقد إنحرف عن أهدافه المرجوة فساهم في زيادة التشوهات الإجتماعية عوض التقليص و محاولة القضاء عليها، و ذلك لأن المستفيد الأول منها كان أصحاب الدخول العالية نتيجة عدم صحة توجيهه الفئوي. كما ارتفعت كثيرًا نسبة أعباء الدين العمومي من إجمالي النفقات العامة في الجزائر التي لجأت في سنوات الثمانين لتمويل معاملاتها المالية من القروض الخارجية – مثلما فعلت كل الدول المتخلفة للأسباب التي ذكرناها سابقا – و كانت تلك الأموال موجهة لتمويل الإستهلاك و الإستثمار العمومي ذا العائد المنخفض. لذا فإن فسهولة الإقتراض حثت الدولة على زيادة حجم إنفاقها العام، و أيضا أدت إلى نشوء الدين العمومي و تضاعف حجمه.

زيادة على ذلك هناك عامل و سبب مالي آخر يؤدي إلى الرفع من حجم الإنفاق العمومي ويتمثل في حصول فائض في الإيرادات العامة[10]، مثل ما حدث في الجزائر التي تعتمد بقدر كبير في ميزانيتها على إيرادات الجبائية البترولية، فالتغيرات الحاصلة في سوق النفط وبالخصوص تقلبات الأسعار لها آثار إيجابية و سلبية على الإيرادات العامة الجزائرية فالإرتفاع الذي شهدته أسعار النفط أدى إلى تسجيل إيرادات إضافية للخزينة العمومية ولد فائضا في رصيد الموازنة العامة، و هو ما دفع الدولة إلى إستحداث أوجه جديدة للإنفاق وزيادة و توسيع في حجم الأوجه القائمة، ما يعني التوسع في حجم الإنفاق العام.

ثالثا. متطلبات ترشيد الانفاق العام في الجزائر:

اعتبر موضوع ترشيد الانفاق الحكومي من المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة و ذلك بسبب الانخفاض الحاد في الايرادات العامة لتلك الدول مع تزايد الانفاق العام الذي نتج عن تطور الدول الوظيفي للدولة و تدخلها اعتمادا على كافة الوسائل الممكنة لتحقيق أهداف المجتمع المختلفة. و لذلك فقد أصبحت هناك حاجة ماسة إلى ترشيد الانفاق العام و اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك و أخذ الخبراء الاقتصاديون و الماليون يطالبون الحكومات باتباع سياسات مالية متوازنة تدعو غلى ضبط الانفاق و ترشيده و محاربة التبذير و الاقلال منه.

أ. **مفهوم ترشيد الانفاق العام:** من بين الظواهر التي ارتبطت بدراسة النفقات العامة ظاهرة "تزايد الانفاق العام" مع تزايد الدخل الوطني، ولأن كانت أسباب هذه الظاهرة متعددة و متغيرة إلا أن الثابت هو الضرورة المتزايدة لترشيد هذه النفقات من أجل ضمان تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية.

---

[8] كربالي بغدادي، مرجع سابق.

[9] Idrissa Diagne, Depenses publiques : Besoin de rationalization, Echo de l'économie, N001 , Avril 2013, p :8.

[10] محمد حلمي مراد، مرجع سابق، ص: 103.

و يقصد بمفهوم ترشيد الانفاق العام التزام الفعالية في تخصيص الموارد و الكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع[11] على أنه يقصد بالفاعلية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع، أما الكفاءة فهي علاقة نسبية بين التكلفة و الناتج أو بين المدخلات و المخرجات أي تقنين العلاقة ما بين المدخلات و المخرجات.

كما يقصد باصطلاح ترشيد الانفاق العام العمل على زيادة فاعلية الانفاق و بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل و مواجهة التزاماته الداخلية و الخارجية و القضاء على مصدر التبذير و الاسراف إلى أدنى حد ممكن[12].

ب. المجالات الأساسية لترشيد الانفاق العام في الجزائر:

من الضروري أن نفرق في هذا المجال بين النفقات العامة بحسب أغراضها لأجل تطبيق مبادرة الترشيد بصورة فعالة و لذلك يجب التفرقة بين 3 مجالات للانفاق العام في الجزائر في ميدان الترشيد:

1. مجال الخدمات العامة: يتوقف حجم الخدمات العامة على الفلسفة المذهبية السائدة في كل دولة إلا أنه يمكن التأكيد ضمن ترشيد الانفاق العام في مجال الخدمات على الاقتصاد في نفقة الخدمات مأأمكن مع تحديد التكلفة الدنيا للخدمات العامة بإجراء مقارنات بين تكلفة الخدمات التي تؤديها الحكومة و مثيلاتها التي يؤديها القطاع الخاص.

2. مجال المشروعات العامة التجارية و الصناعية: كقاعدة عامة يمكن تنظيم الانفاق العام المتعلق بهذه المشروعات على اساس الأساليب المتبعة في المشروعات الخاصة مع مراعاة أن الاستعانة بكل من جهاز السوق و الحوافز الفردية على النحو المتبع في حالة القطاع الخاص لتعظيم النفع العام تعترضه بعض العقبات في حالة المشروعات العام.

3. **مجال الأشغال العامة الانشائية:** تواجه الحكومة عند وضع برنامج لمشروعات الأشغال العامة الانشائية التي ستقوم بتنفيذها في المستقبل مشكلة تحديد أكثر هذه المشروعات تعظيما للنفع العام بالنظر إلى وجود أعداد كبيرة من المشروعات التي تتزاحم فيما بينها للحصول على حصة من هذه الموارد[13] إلا أن قلة المتاح من الموارد العامة يضطرها للمفاضلة بينها واختيار البعض منها، وتدخل هذه المفاضلة في نطاق الدراسة الاقتصادية إذ يتعلق الأمر ببيان كيفية استخدام هذه الموارد لتحقيق أقصى قدر من النفع العام.

ج. خطوات ترشيد الانفاق العام : ان عملية ترشيد الانفاق العام و حتى تحقق جملة الأهداف الموكلة لها تتميز بالعمل على تحديد الخطوات التالية:

- تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة و بصفة مستمرة مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية مع الأخذ في عين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية السياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع.

---

[11] محمد عمر أو دوح، ترشيد الانفاق العام و عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الاسكندرية 2006، ص: 19.

[12] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي و الاسلامي بين النظرية والتطبيق مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1999، ص: 72.

[13] عادل عامر، كيفية ترشيد الانفاق الحكومي، بوابة الاسبوع، الاربعاء 2013/10/30، متوفر على العنوان:

- حصر و تحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه للأمن تحديد البرامج التي يجب أن تضطلع بها الدولة و تلك التي يضطلع بها القطاع الخاص مع التمييز في نطاق برامج الانفاق العام بين برامج الاشباع المباشر و برامج الاشباع غير المباشر.
- استخدام أسالبيب التحليل الممكنة لإختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع.
- تخصيص الموارد وفقا لهيكل برامج تحقيق الأهداف مع تفصيل البرامج إلى مكوناتها من برامج فرعية و أنشطة و مهام.
- إعادة تقييم برامج الانفاق على فترات وفقا لما يطرأ من تغيرات على أولويات الأهداف وعلى دور كل من الدولة و القطاع الخاص في الاضطلاع بها.
- وضع برنامج لكل هدف تنوي الدولة تحقيقه خلال فترة زمنية محددة.

د. عوامل نجاح عملية ترشيد الانفاق العام:

هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد الانفاق العام يمكن ايجازها فيما يلي:

1. **تحديد الأهداف بدقة:** حيث يتم تقرير و تحديد الأهداف طويلة و متوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال[14] مع ضرورة عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحددة في الخطط التنموية .

2. **تحديد الأولويات:** حيث تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظمة التخطيط في ظل محدودية الموارد
المتاحة ، حيث يتعين تحديد المشاريع و البرامج وفق سلم الأولويات حسب اتباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

3. **القياس الدوري لأداء برامج الانفاق العام**: يقصد بقياس أداء برامج الانفاق العام تقييم مدى كفاءة و فاعلية أداء الوحدات و الأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات و البرامج المختلفة الموكلة إليها حيث أن الحكم على فعالية و كفاءة أي برنامج أو سياسة أو مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة آثارها الواقعية و الحقيقية بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقا.

4. **عدالة الانفاق العام و مدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف:** تهدف دراسة عدالة الانفاق العام إلى تبيان مدى ملاءمه لحاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع و مراعاة حصة كل فئة من الانفاق العام و مدى استخدامها للخدمة العمومية، حيث ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع و الخدمات الناتجة عن النفقات العامة و العدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع.

5. **تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة**: من أجل التأكد من يلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها ينبغي العامل على توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما تم التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز بالاضافة غلى ضرورة أن تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة و مؤدية إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها. و ضمان حمايتها من الانحراف.

---

[14] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2014-2015، ص: 74.

بالإضافة إلى هذه العناصر ينبغي تحقيق مجموعة من الشروط حتى تتم عملية ترشيد الانفاق على أحسن وجه نذكر منها :

- تقييد تقديرات المصروفات في حدود الالتزامات الفعلية و الحد من ظاهرة نموها المستمر والمتزايد.
- الالتزام بالقوانين و التعليمات المتعلقة بإعتماد و تنفيذ الموازنة العامة للدولة و طلبات الاعتماد الاضافية.
- دعم و زيادة برامج و مشاريع مشاركة القطاع الخاص في عمليات تقديم الخدمات و زيادة مساهمته في عملية التنمية .
- دعم تطبيق المعايير الموحدة للمسائل المتعلقة بشكل و حجم الهياكل الادارية و القوى العاملة و تركيبة الرواتب و العلاوة و الامتيازات في الحكومة.

الخاتمة :

من الأمور المسلم بها أن الموارد المالية المتاحة للذولة الجزائرية تظل محدودة بالنسبة لحجم الإنفاق المطلوب، ذلك أن هناك العديد من البرامج التي تتزاحم فيما بينها للحصول علي حصة من هذه الموارد، وقد أدت هذه الحقيقة إلي ابتكار مجموعة من الأدوات الهادفة إلي تقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، وإلي تحقيق الاستخدام الأمثل لكل دينار ينفق.

ومن هذه الأدوات نجد ترشيد الانفاق العام من خلال التقويم الدوري لبرامج الإنفاق العام علي اختلاف أنواعها، إذ إن تخصيص مبلغ من المال للإنفاق علي قطاع معين لم يعد إنجازاً في حد ذاته، إذ ربما وجه هذا المبلغ لكنه لم يحقق الأهداف الموضوعة، أو كان المتحقق أقل من المفترض، وهنا يكمن أحد أسباب الهدر في الإيرادات الحكومية، وأحد أسباب عجز الميزانية العامة.

و من هذا المنطلق فقد سعت الجزائر الى انتهاج مبادرات الاصلاح الرامية الى تجاوز النقائص التي سجلت عبر مسيرتها التنموية لأجل العمل على تحقيق الأهداف الموضوعة بأقل كلفة ممكنة، أو تحقيق أفضل استخدام ممكن للمبالغ المرصودة، ولا يتأتي هذا إلا بإتباع منهجية معينة ذات معايير واضحة محددة لتقديم برامج الإنفاق العام، والتي يفترض أن تكون أهدافها واضحة محددة بشكل يسهل قياسه والتعرف علي مقدار ما تحقق منها، وتطبيق هذا الأسلوب في إدارة وتوجيه الإنفاق الحكومي يسهم في ترتيب أولوياته بشكل أكثر منطقية وفي هذا الاطار دائما فإننا نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة البحث عن السبل الكفيلة بتنويع موارد تمويل الموازنة العامة للدولة بعيدا عن الاعتماد عن الجباية البترولية فقط
- ضرورة السعي الجاد إلى ترشيد الانفاق العام و توجيهه بطريقة تكفل تحقيق الاهداف الاولية للمجتمع، مع إعادة صياغة هذه الأخيرة بما يلائم ظروف الجزائر و أوضاعها.
- الاهتمام بمجال الرقابة في ما يخص تنفيذ الموازنة العامة و خاصة في جانب نفقات التجهيز مع التركيز على احترام الآجال المحددة للالتزام بالتنفيذ و كذا موافقته لما تم الاتفاق عليه مسبقا.

المراجع:

1. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، دون دار النشر، دون سنة النشر.
2. يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، 1984.

3. محمد عمر أو دوح، ترشيد الانفاق العام و عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
4. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي و الاسلامي بين النظرية والتطبيق مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1999.
5. عادل عامر، كيفية ترشيد الانفاق الحكومي، الاربعاء 2013/10/30، متوفر على العنوان:
6. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2014-2015.
7. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3،-2012، ص: 92.
8. بطاهر علي، سياسات التحرير و الاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني 2004، ص: 180.
9. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.
10. Idrissa Diagne, Depenses publiques : Besoin de rationalization, Echo de l'économie, N001 , Avril 2013.
11. http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective /principaux indicateurs /principaux_indicateurs.pdf
12. http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES.pdf